الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الجمعة
٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس: السيد أبليان (أرمينيا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.10
12 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

95-81743

نظرا لغياب السيد آشير (نيكاراغوا)، تولى الرئاسة السيد أبليان (أرمينيا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/50/11 و A/49/897)

١ - السيد هو (سنغافورة): أيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد من جديد أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع، التي تتحدد على أساس الدخل القومي، تشكل معيارا أساسيا لتحديد جدول الأنصبة. لكنه، نظرا لتأثر إحصائيات الدخل القومي على المدى القصير بسلسلة كاملة من العوامل الداخلية والخارجية، فإن فترة الأساس المحددة بسنتين أو ثلاث سنوات لن تُقدم صورة حقيقية للقدرة على الدفع، ولذلك فمن الأفضل اختيار فترة أطول.

٢ - وأضاف قائلا إن التسويات للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض تؤثر بلا مبرر على طريقة حساب الاشتراكات، خاصة وأن دخل الفرد لا يؤثر، في حقيقة الأمر، على القدرة على الدفع، كما أن استخدامه يشكل تمييزا ضد البلدان القليلة السكان. علاوة على ذلك فإن المعامل المستخدم في صيغة التسوية، وهو ٨٥ في المائة، لا يقوم على أي معيار موضوعي أو فني. لذلك ينبغي تعديل المنهجية المستخدمة حاليا بهدف تقليل ما لدخل الفرد من وزن في تقرير الجدول.

٣ - واستطرد قائلا إن حصة حوالي ربع الدول الأعضاء تقرر على أساس معدل حد أدنى قدره ٠,٠١ في المائة، على الرغم من أن نصيب هذه البلدان من الدخل العالمي يقل بكثير عن ذلك الرقم. وبالتالي فمن الأفضل علاج المفارقة عن طريق تخفيض معدل الحد الأدنى، وهي خطوة يمكن تيسيرها باستعمال أكثر من رقمين عشريين عند حساب جدول الأنصبة. ومع ذلك ليس من الضروري إلغاء معدل الحد الأدنى، لأن على كل دولة أن تتحمل، كدولة عضو، ولو قدرا ضئيلا من نفقات المنظمة إعرابا عن التزامها السياسي.

٤ - وأشار إلى أن سنغافورة تؤيد إلغاء مخطط حدود التفاوت ولكن تؤكد على أن يتم ذلك تدريجيا لمنع حدوث زيادات مفاجئة ومفرطة في اشتراكات بعض الدول الأعضاء.

٥ - ثم قال إن من الواضح أن المنظمة على شفا الإفلاس، ولكن لا علاقة لمشاكلها المالية بجدول الأنصبة المقررة: إذ ترجع هذه المشاكل إلى أن بعض الدول الأعضاء لم تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي المواعيد المحددة وبدون شروط، وهى مدينة للمنظمة بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لحساب الميزانية العادية إلى جانب ديون أخرى. وأضاف أن حل الأزمة يكمن في إبداء الدول الأعضاء الإرادة السياسية بدفع اشتراكاتها، أكثر منه في إصلاح جدول الأنصبة المقررة.

٦ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن مساندته للآراء التي أدلى بها ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن مسألة جدول الأنصبة المقررة ظلت دائما مسألة شائكة منذ إنشاء المنظمة. ولم تدخر لجنة الاشتراكات جهدا في وضع منهجية منصفة تراعي قدرة الدول على الدفع، التي هي معيار أساسي في وضع الجدول. وأعرب عن أمله في أن يُسفر ما تقوم به من عمل عن إزالة جميع مصادر الاختلال.

٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بقرار اللجنة النظر في مسألة معدل الحد الأعلى، وأعرب عن أمله في أن تقدم توصية تستهدف رفع العبء عن البلدان النامية أو على الأقل التخفيف منه. وقال إنه ينبغي أيضا اعتماد فترة أساس أقصر تأخذ في الاعتبار التذبذبات الاقتصادية على المدى القصير. وفيما يتعلق بمخطط حدود التفاوتات، أعرب وفده عن ترحيبه بتخفيض أثره بنسبة ٥٠ في المائة. وقال إن وفده يأمل في إلغائه على وجه السرعة.

٨ - السيد تيرنكوست (جزر البهاما): أعرب، باسم الجماعة الكاريبية، عن شكره للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن القدرة على الدفع ظلت دائما المعيار الأساسي لوضع جدول الأنصبة، وإن مما يدعو إلى الارتياح أن كلا الفريقين العاملين المعنيين قد أكد من جديد هذا المبدأ في سياق قيامهما بفحص عميق لما يمكن إدخاله من تحسينات على النظام.

٩ - وأضاف قائلا إنه رغم الإقرار عامة بوجود مفارقات في الجدول الحالي، فإنه اعتمد بتوافق الآراء، ويجب على الدول الأعضاء الوفاء بما يتبع ذلك من التزامات إلى حين الوصول إلى اتفاق على إجراء تعديلات تكون مقبولة. وذكر أن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة لا يمكن نسبتها إلى وجود أوجه نقص بجدول الأنصبة المقررة، كما أنه ليس من المحتمل أن تصبح الدول الأعضاء أكثر ميلا إلى دفع اشتراكاتها إذا جرى تغيير الجدول. وقال إن عدم دفع الاشتراكات أمر غير مقبول، في جميع الأحوال، إلا إذا كان بلد ما يواجه صعوبات شديدة، وحينئذ ينبغي للمنظمة أن تُبدي في هذه الحالة تفهما لمحنة هذا البلد. وأضاف أن بلدان الجماعة الكاريبية، رغم ما تعانية من مشاكل اقتصادية، قد سعت دائما، إلى دفع ما عليها من اشتراكات في الميزانية العادية وفي ميزانية عمليات حفظ السلام بالكامل وفي وقتها المحدد، وإنها تحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٠ - واستطرد قائلا إن من المهم، لضمان وضع جدول منصف، أن تتسم منهجية الجدول بالبساطة والشفافية وأن تكون قائمة على بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وذكر، في هذا الصدد، أن الكثير من وفود بلدان الجماعة الكاريبية قد واجهت صعوبة في تقديم البيانات التي طلبتها المنظمة؛ وأنها تأمل في الحصول على المساعدة الضرورية في المستقبل. وقد أحاطت هذه البلدان علما بوجهات النظر المعرب عنها بشأن استعمال الناتج القومي الإجمالي بدلا من الدخل القومي في الحسابات، وضرورة الإبقاء على تسويات عبء الدين والدخل المنخفض للفرد، وكذلك فترة الأساس المثلى لكفالة استقرار الجدول. وقال إن من الواضح أن استمرار المناقشة أمر ضروري قبل التوصل إلى قرار في هذا الشأن.

١١ - ثم أضاف قائلا إن المعلومات الواردة في تقريري لجنة الاشتراكات والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة توضح بلا لبس الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية كثيرة، ومن بينها غالبية بلدان الجماعة الكاريبية، بسبب فرض معدل الحد الأدنى الذي أسفر عن تحديد اشتراكات تفوق كثيرا قدرتها على الدفع. ولذلك يجب تخفيض معدل الحد الأدنى أو إلغاؤه. وبالإضافة إلى ذلك، من المأمول أن تستطيع لجنة الاشتراكات دراسة ما ذكر في بربادوس عام ١٩٩٤ بخصوص إمكانية وضع مؤشر دال على ضعف الامكانات يغطي الدول الجزرية النامية.

١٢ - وقال أيضا إن الناتج القومي الإجمالي لا ينبغي استخدامه كمعيار لتحديد الدخل لأنه لا يعكس قدرة الدول على الدفع ولن يؤدى إلا إلى زيادة ما تعانيه بلدان نامية كثيرة من صعوبات بالفعل. وذكر أن التزام الحيطة أمر لا بد منه نظرا لأن أي قرار بشأن جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية سوف يؤثر على قسمة النفقات اللازمة لعمليات حفظ السلام، ويؤثر حتى على جداول المنظمات الدولية الأخرى التي اتخذت جدول الأمم المتحدة دليلا لها. ويوافق وفد الجماعة الكاريبية على ما أبدته مجموعة الـ ٧٧ والصين من رأي مؤداه ضرورة أن يتم أي تغيير في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على أساس توافق الآراء.

١٣ - السيد منير (الكويت): قال إن الأزمة المالية يجب حلها على وجه السرعة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بمهامها بفعالية. وذكر أن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى، تحقيقا لهذه الغاية، أن تسدد الدول الأعضاء على الفور وبالكامل ما عليها من اشتراكات. وإلا فإن أي تعديل يجري إدخاله على المنهجية الراهنة لوضع جدول الأنصبة المقررة لن يكون له سوى تأثير محدود. وأشار إلى أن الكويت، من جانبها، تسدد ما عليها من التزامات بالكامل أولا بأول.

١٤ - وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع ما زال المعيار الرئيسي في وضع جدول الأنصبة المقررة. وأشار إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع قد أعد على وجه السرعة تقريرا بناء تضمن توصيات صيغت بعد مراعاة شاملة لشتى العوامل المؤثرة على قدرة البلدان على الدفع، بهدف التوصل إلى منهجية أكثر دقة وإنصافا لتحديد الاشتراكات. وقال إن التوصيتين بتخفيض فترة الأساس من ٧,٥ سنوات إلى ٣ سنوات، واستخدام الناتج القومي الإجمالي كأساس للحساب هما توصيتان جديرتان بنظر خاص.

١٥ - ثم أشار إلى أن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يتسم بأهمية كبيرة نظرا لأنه عرض موقف البلدان النامية بشأن شتى المعايير المستخدمة في وضع جدول الأنصبة وبشأن المبادئ ذات الصلة التي وضعتها الجمعية العامة.

١٦ - واستطرد قائلا إن من اللازم، قبل أي شيء أخر، تجنب إجراء تخفيضات في اشتراكات البلدان الصناعية تؤدي إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية، وإنه تجب مراعاة بعض العوامل مثل متطلبات التنمية، خصوصا فيما يتعلق بالبلدان التي تكون اقتصاداتها ذات سمات خاصة.

١٧ - وفي الختام قال إن وفد بلده يدرك الصعوبات التي تواجهها لجنة الاشتراكات في تنفيذ الولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في القرار ٢٢٣/٤٨ جيم، وأعرب عن أمله في أن تضاعف اللجنة ماتبذله من جهود لتحسين المنهجية المستخدمة حاليا وأن يتوافر لها وقت كاف لدراسة جميع التوصيات البناءة التي تضمنها تقرير الفريق العامل المخصص والاستفادة منها.

١٨ - السيد بيرينباوم (الولايات المتحدة): قال إن وفد بلده هو من بين الوفود التي تحبذ تنقيح جدولي الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلام، لأنه سوف يسفر عن نظام أكثر إنصافا وشفافية رغم أنه لن يحل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة.

١٩ - وأشار إلى أن الفريق العامل المخصص بتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع قد قدم في تقريره مبررات مقنعة إلى حد بعيد لما قدمه من اقتراحات، ولاسيما بشأن استخدام الناتج القومي الإجمالي في تحديد دخل الدول، وتخفيض فترة الأساس إلى ثلاث سنوات وإعادة حساب الأنصبة سنويا. ومن المؤسف أن لجنة الاشتراكات لم يكن بوسعها النظر في التقرير بالتفصيل.

٢٠ - وأضاف أنه يجب النظر بجدية في الاستعاضة عن أسعار صرف السوق، التي أوجدت مفارقات، بأنواع بديلة من أسعار التحويل، مثل تلك القائمة على أساس معامل تعادل القوة الشرائية. كما أنه، ينبغي في حالة الإبقاء على تسوية عبء الديون، مراعاة المدفوعات الفعلية للديون، بدلا من اتباع الممارسة الحالية التي تقوم على أساس فترة دفع نظرية قدرها ثماني سنوات. ويمكن تنقيح التسوية المتصلة بالدخل المنخفض للفرد بغرض إحداث التوازن بين الدول التي تتلقى دعما وتلك التي تتحمله. ويمكن تبرير تخفيض معدل الحد الأدنى، ولكن لا ينبغي تخفيض الاشتراكات المقررة إلا على أساس معايير اقتصادية محددة. كما ينبغى إلغاء مخطط حدود التفاوت في الأنصبة في أسرع وقت ممكن.

٢١ - وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة في عمليات حفظ السلام، أعرب عن ثناء وفد بلده على حكومة البرتغال لأنها قررت طواعية الانتقال من المجموعة جيم إلى المجموعة باء. وقال إن الجدول مع ذلك، في حاجة إلى إصلاح شامل لأن الفروق بين المجموعات كبيرة للغاية ولأنه ليس هنالك معايير موضوعية للتصنيف في مجموعة أو أخرى. كما ينبغي الأخذ بمعدلين للحد الأقصى والحد الأدنى للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ويتعين الاستمرار في المناقشات المتعددة التي جرت حول الموضوع بكامله بغية التوصل إلى اتفاق في وقت قريب.

٢٢ - واختتم بيانه قائلا إنه يجب مراعاة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة الاعتبارات الفنية والسياسية على حد سواء. وينبغي أن تستمر المناقشات كمحاولة للتوصل إلى نتيجة تكون مقبولة في هاتين الناحيتين.

٢٣ - السيد حمزة (العراق): قال إذا ما أريد حل الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة فيجب أن تبدأ الدول الأعضاء بسداد ما عليها من اشتراكات في الوقت المحدد. وأعرب عن تضامنه مع بيان ممثل الفلبين الذي

أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وشدد على ضرورة مراعاة الحالة المالية والاقتصادية للبلدان النامية عند تحديد اشتراكاتها. وفي هذا الصدد يكرر التأكيد على أن الزيادة في معدل العراق ليس لها ما يبررها لأنها تتجاهل الحالة الاقتصادية للبلد والعواقب الضارة التي يُسببها الحظر الكامل الذي فرضه عليه مجلس الأمن، حيث أدى هذا الحظر إلى حرمان بلده من أي مصدر للدخل وجعله عاجزا عن الوفاء باحتياجات سكانه الإنسانية والحيوية المطلوبة.

٢٤ - وأشار إلى أن العراق يقترح الإفراج عن مبلغ قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من أصول بلده المجمدة لتمكينه من سداد جزء مما عليه من ديون للميزانية العادية، أو أن تقبل الأمم المتحدة السداد بالعملة المحلية على نحو ما فعلت حتى عام ١٩٩٢. وقال إنه نظرا إلى أن أيا من الاقتراحين لم يُقبل فقد قدم وفد بلده طلبا إلى لجنة الاشتراكات للاستثناء من أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، استنادا إلى أن عدم قيام العراق بسداد التزاماته المالية كان راجعا إلى ظروف خارجة عن إرادته. وقال إن لجنة الاشتراكات ذكرت في تقريرها (A/50/11) أن الأعضاء كانت لديهم وجهات نظر متباينة حول الموضوع. وبالتالي طلب وفد بلده من رئيس الجمعية العامة إدراج الموضوع على جدول أعمال الجمعية العامة. وحيث إن رئيس الجمعية قد أحال الموضوع إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه في إطار البند ١٢٠، فإن وفد بلده يأمل أن تأخذ اللجنة قرارا بشأنه في أسرع وقت ممكن.

٢٥ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يعلن تضامنه مع ممثل الفلبين في البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وشدد على أن مبدأ القدرة على الدفع ما زال، كما أعلنت الجمعية العامة مرارا، هو المعيار الرئيسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. ومن اللازم تحسين المنهجية التي يجري على أساسها حاليا تحديد جدول الأنصبة المقررة لكفالة أن يعكس الجدول بدقة أكبر القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، التي يتفاوت مستوى التنمية فيها بشدة. وفي هذا الصدد لا ينبغي أن يؤخذ الدخل القومي أو دخل الفرد كمعيار وحيد، إذ يتعين مراعاة عوامل أخرى مثل الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب فيها الإنسان ومشاكل البلدان المستضيفة للاجئين، بالإضافة إلى تسوية الديون وصيغة الخصم المسموح به للدخل المنخفض للفرد.

٢٦ - وأشار إلى أن الاشتراك المقرر على إيران يفوق كثيرا قدرتها على الدفع خلال الفترات الأربع الأخيرة للجدول. وحتى مع إلغاء ٥٠ في المائة من مخطط حدود التفاوتات، فإن معدل اشتراكها المقرر ما زال ضعف معدلها في حالة الإلغاء التدريجي الكامل. ولذلك فإن وفد بلده يفضل الإلغاء التدريجي الكامل لمخطط حدود التفاوتات. وعلاوة على ذلك ونظرا للتكيف الهيكلي الجاري في بلدان كثيرة، فإن الوفد يُفضل أيضا تقصير فترة الأساس إلى ثلاث سنوات إن أمكن، لأن استخدام البيانات الأحدث عهدا سيعبر بدقة أكبر عن القدرة الحقيقية على الدفع.

٢٧ - وفي ختام كلامه قال إن وفد بلده ينتابه القلق بسبب خطورة الحالة المالية للمنظمة وشدد على أنه ما دامت البلدان المساهمة الرئيسية غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها المالية بمقتضى الميثاق، فإن أي تحسين يجري إدخاله على جدول الأنصبة المقررة لن يكون كافيا لحل الأزمة.

٢٨ - السيد العمري (عمان): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أنه يناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد اشتراكاتها أن تفعل ذلك، لأن ذلك هو الخطوة الأولى نحو حل الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة.

٢٩ - وفي معرض التذكير بأن اشتراك عمان المقرر قد جرى استعراضه في الجدول الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٩٤ للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، فإن وفد بلده يكرر تأكيد معارضته لأى زيادة في الاشتراك المقرر لأى بلد نام لا تؤخذ حالته الاقتصادية في الاعتبار. ولاحظ أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع قد وجه الاهتمام، في الفقرة ٣٣ من تقريره (A/49/897)، إلى حالة البلدان المنتجة للنفط التي تعرضت ثروتها لانخفاض كبير نتيجة لما حدث من انخفاض في أسعار النفط في عام ١٩٨٦، مما قلل إلى حد كبير من قدرتها على الدفع.

٣٠ - واختتم كلامه بالإعراب عن أمله في اعتماد أسلوب مبسط لتحديد الأنصبة المقررة، يتسم بالمرونة ويكون أكثر إنصافا وشفافية وقائما على مبدأ القدرة على الدفع. وأعرب عن أمله أيضا في أن توضع في الاعتبار عند تحديد الاشتراك المقرر لبلده، المشاكل الاقتصادية التي يُعاني منها هذا البلد، الذي سعى دائما إلى سداد اشتراكاته بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣١ - السيدة ويليامز - ستيوارت (ساموا): قالت إن جدول الأنصبة المقررة قضية تتسم بأهمية كبرى لدى البلدان الصغيرة مثل بلدها. وأعربت عن اعتقادها بأن منهجية الجدول تتضمن عوامل تشوه مبدأ القدرة على الدفع الذي يُعد مبدأ أساسيا. وعند التطبيق، طلب من بلدان كثيرة، منها بلدها، دفع اشتراكات تزيد كثيرا عن قدرتها على الدفع. كما أن وجود معدل الحد الأدنى يعني تقدير اشتراكات لأصغر وأفقر البلدان على أساس معدل أعلى بكثير من معدل بلدان أغنى منها. وقالت إن لجنة الاشتراكات قد أقرت في تقريرها بوجود هذه المفارقات، وأن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة قد درس هذه المفارقات. ومن الواضح أن معدل الحد الأدنى ينبغي إلغاؤه أو إدخال تخفيض كبير عليه، كما يتعين، وفقا لذلك، تعديل الجدول الخاص لتمويل عمليات حفظ السلام. وسوف يمكن ذلك عددا من البلدان المستقلة الصغيرة من الانضمام إلى المنظمة وتعزيز سمتها العالمية. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الكثير من البلدان التي استحقت عليها متأخرات كبيرة بسبب عوامل اقتصادية خارجة عن إرادتها والتي سرت، أو ستسري، عليها المادة ١٩ من الميثاق، هى من بلدان الحد الأدنى.

٣٢ - وفي ختام بيانها قالت إنه بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يُصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وأن تضع المنظمة على قاعدة مالية

سليمة. وقالت إن ساموا، رغم ما تواجهه من مصاعب، تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية في موعدها وسوف تسعى للاستمرار في ذلك في جميع الأوقات.

٣٣ - السيد جاكتا (الجزائر): قال إن وفده يتفق والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد ضرورة التوصل إلى اتفاق آراء بشأن قسمة نزيهة ومنصفة لنفقات المنظمة وكرر أن القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي لتحديد جدول أنصبة يكون مقبولا للجميع ويساعد على تعزيز الأساس المالي للمنظمة ومنظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - وأردف قائلا إنه إذا ظل الدخل القومي هو أساس تقييم القدرة على الدفع، فينبغي عند تقييم هذه القدرة أخذ معدلات الصرف الحقيقية في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم تسويات عبء الدين على أساس معامل أكبر، يعبر بشكل أفضل عن أثر الدين على القدرة على الدفع لدى بلدان مثل الجزائر، تنفق معظم إيراد صادراتها على خدمة الدين. ويؤيد وفده توصية الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع القائل بتقصير فترة الأساس الإحصائية إلى ثلاث سنوات؛ وسيجعل هذا من الممكن أن تؤخذ في الاعتبار بيانات أحدث وأدق تعبر عن قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٣٥ - واختتم كلامه بأن أكد من جديد تأييد بلده الكامل للأمم المتحدة، الأمر الذي بدا جليا على المستوى المالي أيضا، فرغم تناقص قدرتها على الدفع، وفّت الجزائر بجميع التزاماتها المالية قبل الوقت المحدد.

٣٦ - السيد أيتوكيت (رئيس لجنة الاشتراكات): رد على الملاحظات التي أدلت بها الوفود خلال المناقشة العامة، فقال إن عدة دول أعضاء أكدت من جديد أن القدرة على الدفع تشكل المعيار الأساسي لوضع جدول الأنصبة. كذلك أكدت الوفود أهمية تنفيذ الالتزامات المالية المتعهد بها بموجب الميثاق. وأشار وفد إلى أن جدول الأنصبة يأتي نتيجة طائفة من الاعتبارات السياسية والفنية: لذا يؤمل أن تتمكن الدول الأعضاء من تزويد لجنة التبرعات بمبادئ توجيهية سياسية واضحة يمكن للجنة على أساسها إعطاء رأي فني بشأن منهجية جدول الأنصبة.

٣٧ - وأردف قائلا إن بعض المسائل تتطلب دراسة أوسع، وهي بالتحديد طول فترة الأساس، وتسويات عبء الدين والتسويات المتصلة بانخفاض دخل الفرد. وعلاوة على ذلك، فهناك تقارب في الآراء بشأن إمكانية استخدام معدلات صرف السوق لتحويل إحصاءات الدخل القومي، والحاجة إلى دراسة التسويات التي يمكن تطبيقها والقيام، حسب الاقتضاء، بأخذ أي مؤشرات أخرى للدخل في الاعتبار من أجل قياس القدرة على الدفع.

٣٨ - وفيما يتعلق بإلغاء مخطط حدود التفاوتات، أضاف قائلا إنه يلاحظ الاهتمامات التي أعرب عنها بعض الدول الأعضاء بشأن الأثر الذي يتسبب فيه هذا المخطط على أنصبتها المقررة. وأكد أنه ثمة حاجة إلى إيلاء الانتباه للمسألة في أقرب وقت ممكن في سياق المنهجية الجديدة لجدول الأنصبة. وتخطط اللجنة

لأن تنظر في دورتها القادمة، في أمور منها المشاكل التي تثيرها الاقتصادات الموجهة مركزيا السابقة - المشار إليها في الفقرة ٥١ من تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص بشأن تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/897) - ومسألة إلغاء أو تخفيض معدل الحد الأدنى.

٣٩ - واختتم كلامه قائلا إن لجنة الاشتراكات تتفهم القلق الذي أعربت عنه البلدان التي تقع أو التي من المحتمل أن تقع لصعوبات اقتصادية خارجة عن إرادتها، في نطاق المادة ١٩ من الميثاق. وستبذل كل ما بوسعها للرد بسرعة، عملا بولايتها، على الطلبات المقدمة لها لتخفيض الاشتراكات، آخذة في الاعتبار البيانات التكميلية الأخيرة المقدمة من بعض الدول الأعضاء.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/50/6/Rev.1 (المجلدان الأول والثاني)، A/50/7 و A/50/16)

٤٠ - السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظت مع الارتياح الالتزام بالمواعيد والشكل الأفضل في عرض الميزانية، مما يعبر أيضا عن كثير من الجوانب الإيجابية من ناحية المضمون. وقالت إن الميزانية المقترحة تقتضي إحداث تخفيض صاف قدره ١٠٩ وظائف وتحويل الموارد نحو مجالات ذات أولوية في الأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية والمراقبة الداخلية. وعلاوة على ذلك، تُظهر الميزانية المقترحة عددا من المبادرات القيِّمة التي أسسها الأمين العام في إدارة الموظفين، وتحديث نظم المعلومات، وإقامة العدل، والميزنة والضبط الاستراتيجيين للتكاليف الإدارية. وإنشاء مجلس جديد لتحقيق الكفاءة إشارة تدعو إلى التفاؤل أيضا.

٤١ - وأردفت قائلة إن وفدها يرى أن الأمانة العامة اتخذت خطوات محمودة نحو الأهداف التي حددها الأمين العام في الوصول بمكاسب الكفاءة إلى حدها الأقصى بدون أن يكون لها أثر سلبي على تنفيذ الولايات. والآن تتلخص مسؤولية الدول الأعضاء في إعادة تشكيل الميزانية حيثما لزم والموافقة على خطة تمويل تكون قابلة للاستمرار في السنتين التاليتين وكذلك على مدى فترة أطول وتأخذ في الاعتبار الحقائق العالمية الجديدة.

٤٢ - وأضافت قائلة إنه يلزم البدء بمعالجة العدد الضخم للوكالات والبرامج ذات الولايات المتداخلة التي نشأت عبر السنين بتقليم كيانات وأنشطة مهجورة. ولكي تنجح الأمم المتحدة، يجب ترشيد تنظيمها حول أدوار رئيسية تنفرد الأمم المتحدة بالقدرة على الاضطلاع بها. والسؤال الذي يجب دائما توجيهه في اللجنة الخامسة عند نظرها في الميزانية هو كيف يمكن لوكالة أو نشاط معين أن يُسهم في غرض أساسي للأمم المتحدة. ويتطلب هذا الخروج عن العمل المعتاد واعتماد نهج صفري الأساس إزاء الميزانية، وتحميل عبء الإثبات لدعاة الاستمرار أو توسيع البرامج لا للدعاة إلى إنهائها أو تقليلها.

٤٣ - واستمرت قائلة إن ثمة طرق كثيرة لترشيد الأداء اليومي للأدارة، وقد أحرز وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم بالفعل تقدما في هذا الصدد. ويجب أن يستمر التقدم في حذف الإنفاق غير الضروري والوظائف التي لا حاجة إليها من خلال استعمال أوسع للمصادر الخارجية والإجراءات الإدارية المبسطة. وهذه بالطبع هي مسؤولية المديرين، ولكن يجب للدول الأعضاء، عند النظر في الميزانية، أن تقدم ولاية واضحة للإصلاح.

٤٤ - ومضت قائلة إنه يلزم، أولا، تخفيض تكاليف التشغيل. فيمكن توفير عشرات الملايين من الدولارات في ميزانيات فترة السنتين إذا انخفضت نسبة عدد موظفي الخدمات العامة إلى الموظفين الفنيين إلى المعدل السائد في الوكالات المتخصصة. والمعدل الحالي فيه يتقرر على ضوء التكنولوجيا الحالية.

٤٥ - واستطردت قائلة ثانيا إنه يجب حذف الإنفاق على الأنشطة المزدوجة أو الأنشطة التي أصبحت مهجورة. فمثلا، يتداخل عمل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التي تبلغ ميزانيتها أكثر من ٢٥ مليون دولار، مع عمل الوكالات الأخرى وينبغي توحيدها مع تلك الوكالات. وينبغي أيضا النظر بعمق فيما إذا كان بقي للجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار عمل هام تضطلع به، كما ينبغي إعادة النظر في مختلف اللجان التي تعالج شؤونا فلسطينية بالنظر إلى عملية السلام.

٤٦ - واسترسلت قائلة إن بعض الأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة ليس لها ما يبررها في وقت من قيود حالية. وينبغي تخفيض الإنفاق على الصيانة والتجديد لأغراض استنسابية وتجميلية، كما ينبغي ترشيد الموارد المخصصة للسفر، والمساعدة المؤقتة العامة والخبراء الاستشاريين. وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق التخفيضات في الميزانية المخصصة لخدمات المؤتمرات بعقد اجتماعات أقل عددا وأقصر زمنا. ومن الممكن تقليل حجم وتكاليف إدارة الإعلام إلى حد كبير من دون الإضرار بالولايات الأساسية للمنظمة. ويمكن أيضا تحقيق وفورات بتخفيض الكم الهائل من الأعمال الكتابية الذي تنتجه المنظمة كل عام. وستقوم الولايات المتحدة بدعوة جميع الأعضاء إلى دعم قرار يحدد المبادئ اللازمة لتخفيض عدد وحجم التقارير. وينبغي أن يكون هناك تخفيض هام في المبلغ المنفق على التقارير، المقدر في الميزانية الحالية بـ ٢٩٥ مليون دولار.

٤٧ - وقالت وأخيرا، فليس الآن هو وقت زيادة مرتبات الموظفين. وستعارض حكومتها زيادة المرتبات بنسبة ٩ في المائة التي اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي ليس لها ما يبررها في حقيقتها ولا يمكن استيعابها في الميزانية بدون التأثير على برامج هامة.

٤٨ - وأردفت قائلة إن هناك مسألة أساسية أخرى تنشأ عند النظر في الميزانية تتعلق بإرادة وقدرة الدول الأعضاء على الدفع لأنشطة الأمم المتحدة. فكثير من الحكومات الأعضاء، ومن بينها الولايات المتحدة، متخلفة عن تسديد المدفوعات إلى الميزانية العادية الأمر الذي يستحق بعض التفسير. لقد طلبت حكومة الولايات المتحدة إلى الكونغرس أن يخصص ٩٢٣ مليون دولار للوفاء بأنصبة الولايات المتحدة إلى

المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. ورغم أن المسألة لم تسو بعد، فقد وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ على اعتمادين أقل من الاعتمادات المطلوبة بـ ٧٠ مليون دولار و ٣٧٠ مليون دولار على التوالي. وقد رفض طلب ٦٧٢ مليون دولار لسداد كامل المتأخرات لحفظ السلام. وتنبغي الإشارة إلى أن دستور الولايات المتحدة لا يسمح للسلطة التنفيذية بالدخول في نفقات من دون موافقة السلطة التشريعية، التي قد لا يتمتع فيها الرئيس بالأغلبية. وأضافت أن الحكومة ملتزمة التزاما قويا بالوفاء بالتزامات الولايات المتحدة إزاء الأمم المتحدة. وستستمر في حوارها مع أعضاء الكونغرس لتحقيق هذه الغاية. وقد قامت مؤخرا بسداد مدفوعات قدرها ١٥٠ مليون دولار إلى المنظمة. وينبغي تذكُّر أن مجموع المبالغ التي قامت بسدادها تزيد على بليون دولار خلال السنة الماضية.

٤٩ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من الجهود المبذولة للحد من التكاليف المتصاعدة، حدثت زيادة قوية في الأنصبة. فعبر العقد الماضي، وعلى الرغم من إبقاء النمو الحقيقي في الميزانيات صفرا أو بالقرب منه، زاد اشتراك الولايات المتحدة في الميزانية العادية بأكثر من ٨٠ في المائة. وهذا أمر لا يمكن أن يستمر، ومن الواضح أن الكونغرس لن يؤيد مستويات تمويل للأمم المتحدة لا تعبر عن ضبط ذاتي في الميزانية. وعلى أي حال فإن الولايات المتحدة لن توافق على صفقة للميزانية تتعدى ٢,٥١ بليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وهو مبلغ يوازي تخفيضا يبلغ ٣,٨ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين الحالية ويمكن تحقيقه بالتأكيد دون إضرار بالولايات الأساسية للأمم المتحدة.

٥٠ - واستمرت قائلة إنه صحيح، على نحو ما أشارت وفود أخرى، أن تخفيض الميزانية والإصلاح ليسا نفس الشيء. وهذا هو السبب في أن وفدها يأمل في أن تنظر الدول الأعضاء في اقتراحات وفدها بموضوعية لا لغرض إلا لجعل الأمم المتحدة تعمل بكفاءة أكثر وبفعالية كلفة.

٥١ - ومضت قائلة إن الإصلاح يجب أن يكون الأولوية الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٩٥. ويمكن اتخاذ عدد من التدابير: زيادة في الاستعانة بالمصادر الخارجية، شفافية أكبر في عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تعزيز مكتب المراقبة الداخلية ووضع مدونة سلوك للموظفين. وللمدى الطويل، بدأ حوار عن كيفية إعادة تنشيط الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا رفيع المستوى للإصلاح، وقدم عدد من الدراسات التي أجريت مؤخرا توصيات مفيدة ينبغي استعراضها، وعند الاقتضاء تنفيذها في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن يكون الهدف هو بناء منظومة الأمم المتحدة تكون أكثر انتاجية لجميع أعضائها، ولا سيما تلك الدول التي تطمح إلى توسيع اقتصاداتها والتي لها احتياجات محددة وملموسة للغاية. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة ترغب في أمم متحدة تتكلم القليل وتنتج الكثير.

٥٢ - السيدة ديس إيليس (ترينيداد وتوباغو): تكلمت باسم أعضاء الجماعة الكاريبية الـ ١٣ الأعضاء في الأمم المتحدة، فرحبت بالتوزيع الموقوت لوثائق الميزانية وأيدت تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ورحبت بالتحسينات التي أدخلت على شكل ومنهجية الميزانية، ولا سيما مشاركة مدير البرامج.

٥٣ - وقالت إن الأمين العام بدأ استعراضا ثلاثي المراحل لأنشطة الأمم المتحدة، جرى إدخال المرحلة الأولى منها (تعزيز الكفاءة وتحسين الأداء) في الميزانية البرنامجية المقترحة. وإذ ترحب وفود الجماعة الكاريبية بهذه التحسينات، فإنها تعلق أكبر أهمية على توصية اللجنة الاستشارية، الواردة في تقريرها (A/50/7)، بأنه إذا ارتآى الأمين العام أنه لم تعد هناك ضرورة للاضطلاع بأنشطة معينة أو أنه ينبغي تعديلها، أو أن هناك ضرورة لإعادة وترتيب الأولويات ليتسنى تحقيق مستوى الوفورات المرغوب فإنه لا بد له آنئذ من تقديم المقترحات البرنامجية الضرورية إلى الجمعية العامة. وهذه الوفود تأمل أيضا أن التقارير التي ستقدم في المستقبل عن الموضوع ستكون على درجة من التفصيل تكفي لتبرير أن التدابير المتوخاة ستؤدي حقيقة إلى تحسين الإنتاجية وأنها ستشمل المنظمة كلها.

٥٤ - وأردفت قائلة إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أقل بنسبة ٣,٨ في المائة من الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. والتخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية والذي يبلغ ١٨ مليون دولار فقط يشير إلى أن تقديرات الميزانية التي قدرها الأمين العام تقديرات واقعية وفعالة الكلفة. بيد أن هناك حاجة للحذر ذلك أن هذه التدابير التي ترمي إلى تخفيض التكاليف والترشيد يجب أن تعزز كفاءة منظومة الأمم المتحدة، لا أن تشلها.

٥٥ - وأضافت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تعلق أهمية خاصة على المناقشات الجارية في الفريق العامل المخصص لجدول أعمال التنمية، الذي يمكن من خلاله الاضطلاع بالالتزامات التي تم التعهد بها في السلسلة الأخيرة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة. بيد أن هذه البلدان ليست مقتنعة بأن المستوى العام للموارد الخاصة بالتنمية الدولية - الذي انخفض بنسبة ٤ في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة - مناسب لتمويل تنفيذ النتائج المتفق عليها. وفي هذا الصدد، كررت هذه البلدان الحاجة إلى إعادة التوازن بين عمليات حفظ السلام وأنشطة التنمية؛ وهي ترى أن أول خطوة هي البدء بزيادة مخصصات الميزانية العادية للأنشطة الإنمائية. والاختلال واضح أيضا في زيادة الموارد المخصصة لمكتب المراقبة الداخلية. ومهما كانت أهمية وظيفته، فمن المثير للقلق، على أقل ما يقال، أن تزود هذه الوحدة بنسبة ١٨ في المائة من الوظائف الفنية الجديدة و ٦٠ في المائة من وظائف الخدمات العامة الجديدة، في الوقت الذي يجري فيه تخفيض الموارد المخصصة للتنمية وتعزيز المراقبة الداخلية لا ينبغي أن يتم على حساب الأنشطة التي أجازت ولاياتها الهيئات التداولية.

٥٦ - واختتمت كلامها قائلة إنه لا بد من حل الأزمة المالية المنقطعة النظير التي تواجه المنظمة في أقرب وقت ممكن. وإذا لم ترغب الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها المقدرة بالكامل وفي حينها، أو تتوصل إلى طريقة لحل الحالة المالية العامة للأمم المتحدة، فإن الاعتماد النهائي للميزانية البرنامجية سيكون ممارسة لا معنى لها.

٥٧ - السيد العربي (مصر): قال إنه مقتنع بأن أي قدر من الإصلاح الإداري أو إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة لن يكفي لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة للعهد الجديد الذي يفتح أبوابه. فالتحديات السياسية

والاجتماعية - الاقتصادية الجديدة تتطلب صياغة توافق دولي جديد في الآراء مستوحى من مثل وأهداف الميثاق. والتأكيد الحالي على حفظ السلام والمساعدة الإنسانية لا ينبغي أن يصرف الانتباه عن الأولويات المحددة مثل التنمية الاقتصادية، وبرامج الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا وحماية البيئة، ومكافحة المخدرات. لذا فمن المخيب للآمال، بصفة خاصة، ملاحظة أن ثمة محاولات بذلت في الميزانية البرنامجية المقترحة لتخفيض قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات أغلبية أعضائها. فالتهميش المتزايد للبلدان النامية في الشؤون العالمية، ولا سيما في الاقتصاد العالمي، قد يكون باعثا على المعارضة، أو حث المواجهة بين الشمال والجنوب. ولتجنب هذا الاحتمال من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة وعلى ضوء ذلك ينبغي للجمعية العامة أن تعالج الميزانية المقترحة. والإصلاح ليس شيئا سيئا في حد ذاته، على ألا يصبح دائما ولا يقوم على المفهوم "التقليصي" للمنظمة.

٥٨ - وأردف قائلا إنه ليس من العدل تماما أن يلوم بعض الدول الأعضاء الأمانة العامة لاخفاقات ليست هي السبب فيها. فالاشتراكات المستحقة تبلغ ٣,٤ بليون دولار، والأمم المتحدة مدينة بمبلغ ١,١ بليون دولار للبلدان المساهمة بقوات؛ وفي تلك الأحوال، ليس من المثير للدهشة ألا تنفذ المنظمة ولاياتها. وترى مصر أنه لا معنى إطلاقا للنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة بدون التزام بلا قيد أو شرط من جانب جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تمتنع عن سداد أنصبتها لأسباب سياسية، بسداد متأخراتها كاملة بنهاية العام.

٥٩ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن المثير للقلق ملاحظة أن حجم الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ليس فقط أصغر من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بل أصغر أيضا من مخطط الميزانية الذي اعتمد مؤخرا. وعلاوة على ذلك، فإن قرارا اعتباطيا بأن تجد الأمانة العامة طريقة ما لاستيعاب جميع النفقات الإضافية الناجمة عن التضخم وتقلبات العملة سيكون منافيا للاجراءات المقبولة ولأحكام القرار ٢١٣/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة، ولا بد من التشديد عليه بتوافق الآراء.

٦٠ - واسترسل قائلا إن مصر تلاحظ بقلق أن المجالات التي تهتم بها البلدان النامية اهتماما خاصا قد جمعت تحت مجموعة ميزانية واحدة، بالرغم من الأنشطة العديدة التي قامت الهيئات التشريعية بالتكليف بها والتي نتجت في المقام الأول من متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية. ومن ناحية أخرى، وردت المراقبة الداخلية بوصفها ذات أولوية، بالرغم من أنها ليست نشاطا موضوعيا أو ذات أولوية اتفقت عليها الجمعية العامة. وترى مصر أنها وظيفة هامة ولكنها ليست وظيفة ذات أولوية - ولا سيما فيما يتعلق بتخصيص وظائف جديدة.

٦١ - ومضى قائلا إنه يلاحظ أيضا بقلق نقص الموارد المخصصة لأفريقيا بالأرقام الحقيقية. وفي وقت تبذل فيه جهود هائلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للتغلب على المشاكل التي تواجهها القارة،

ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سيما في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدلا من قصره على تقديم المساعدة الإنسانية.

٦٢ - واستطرد قائلا إن الوفد المصري لم يتمكن من الخروج بصورة واضحة لهيكل الأمانة العامة من استعراضه للميزانية البرنامجية المقترحة، وينبغي للأمين العام أن يزور اللجنة الخامسة بالخريطة التنظيمية المقترحة لكل إدارة، إلى جانب تحديد للمهام المسندة إلى كل وحدة إدارية - وكذلك قائمة بالموظفين المعينين على المستوى الأقدم في كل إدارة حسب جنسيتهم. وهذه هي أفضل طريقة لضمان التقيد بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل على هذا المستوى.

٦٣ - واختتم قائلا إن الوفد المصري قد أحاط علما بالجهود الرامية إلى تحقيق إنسيابية الهياكل وتجنب الازدواجية والإسراف. وفي هذا الصدد، فهو يرحب بالتعليقات والتوصيات الواردة في التقرير الأول للجنة الاستشارية، في الوقت الذي يؤكد فيه أن التدابير الرامية إلى تحقيق وفورات يجب ألا تكون اعتباطية وأن اللجنة الخامسة هي الهيئة المناسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية.

٦٤ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهو يلاحظ أن الاختلاف بين الموارد المخفضة المخصصة في الميزانية البرنامجية المقترحة والاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ناجم جزئيا من الوفورات البالغ قدرها ٣٥,٥ مليون دولار المتحققة من زيادة الانتاجية. وفي حين أن تلك الوفورات تستحق الثناء من حيث المبدأ فإنه لا ينبغي تحقيقها على حساب الأنشطة الإنمائية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، اللجان الإقليمية)، التي تهم كثيرا من الدول الأعضاء. ويجب أن تزود الأمم المتحدة بالموارد التي تكفل التنفيذ الكامل التي تسندها إليها الدول الأعضاء ولا ينبغي أن يعاني تنفيذ البرامج من عدم وفاء أكبر مساهم بالتزاماته.

٦٥ - وأردف قائلا إنه كان من المنتظر أن تعبر الميزانية البرنامجية المقترحة عن الأولويات المتوخاة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. ولسوء الحظ، لم يتحقق ذلك. ورغما عن أن الجمعية العامة أصرت، منذ السنوات الأولى من وجود المنظمة، على أهمية برامج التنمية الاقتصادية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، لا تزال هذه البرامج تعامل معاملة أسوأ مما تحظى به البرامج التي يمنحها الآخرون أولوية عليا. فالأولويات التي يقترحها الأمين العام ليست هي نفس الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتيها الخامسة والأربعين والسابعة والأربعين، ولا سيما فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية: وكما ذكر رئيس مجموعة الـ ٧٧، فإن المراقبة الداخلية ليست نشاطا موضوعيا ولم تعلن الجمعية العامة قط أنه ذو أولوية.

٦٦ - وأضاف قائلا إنه لاحظ، بصفة أعم، زيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة للبرامج التي لم توافق عليها الجمعية العامة، مثلا في مجال حقوق الإنسان، حيث كانت الزيادة بلا مبرر، سيما وأنه لم تتم الموافقة

على التنقيحات المدخلة على البرنامج ٣٥ في الخطة المتوسطة الأجل. ولا يمكن الموافقة على الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة إلا إذا كانت تعبر عن الولايات التشريعية ذات الصلة.

٦٧ - واختتم قائلا أما بالنسبة لمسألة نقل الوظائف داخل أبواب معينة من الميزانية، فإن الوفد الإيراني لا يرى أن بوسعه الموافقة على نقل ٢٦ وظيفة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام إلى الميزانية العادية.

٦٨ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): رحب بتقديم الميزانية البرنامجية في وقت مبكر مما يسهل مهمة الدول الأعضاء للإطلاع والدراسة. وقال إن الوفد الليبي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأنه يشاطر من سبقه في الحديث أن تخفيض الميزانية، ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو سبيل لخلق أولويات وغايات أفضل؛ وأعرب عن أمله في ألا يؤثر هذا التخفيض على برامج التنمية.

٦٩ - وأردف قائلا إنه طرأ تحسن في شكل الميزانية ومنهجيتها، غير أن وفد بلده لا يزال يطمح إلى المزيد مثل اختصار حجم الميزانية: وترشيد الانفاق، وتحديد أولويات الصرف وتفادي الازدواجية في الاختصاصات وإصدار الوثائق المتشابهة، ويجب تحقيق الاستفادة القصوى من الابتكارات التكنولوجية التي أدخلت في عمل المنظمة وصرفت عليها مبالغ لا بأس بها. وسيقابل ذلك، في جملة أمور، خفض في عدد الموظفين، والحد من التعيينات المؤقتة وتجنب الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وتشديد الرقابة على الإيرادات والمصروفات الخارجة عن الميزانية وكذلك صندوق الطوارئ.

٧٠ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يسجل بالغ أسفه للحالة المالية السيئة التي تعاني منها المنظمة نتيجة تأخر دفع الاشتراكات المقررة. ولا يمكن قبول استخدام بعض الدول القادرة تماما على الدفع عدم دفع اشتراكاتها المقررة كوسيلة للضغط على المنظمة. وقد دفعت الجماهيرية العربية الليبية اشتراكاتها المقررة حتى نهاية العام الحالي على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، وهي ليست خافية على أحد، وقد ازداد من حدتها الحظر والجزاءات الظالمة التي فرضها مجلس الأمن. وهو يدعو إلى رفع هذه الجزاءات فورا.

٧١ - ومضى قائلا إن الوفد الليبي يرى أنه ينبغي إرجاء اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لحين التزام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة ومتأخراتها حتى نهاية عام ١٩٩٥، وأن تكون بداية الميزانية في السنة القادمة على صفحة بيضاء. واختتم قائلا إن وفد بلده يؤيد معظم الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة.

٧٢ - السيدة أغيليرا دي لاتيرزا (باراغواي): قالت إنه في الوقت الذي يصبح فيه نطاق المهام التي يجري إسنادها إلى المنظمة واسعا ومتنوعا بشكل متزايد، يحيط التأخير في سداد الأنصبة المقررة أعمالها.

وفي حين أن من المفهوم أن بعض الدول التي تعاني من ضوائق اقتصادية صعبة قد تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها، فمن غير المقبول أن تكون الدول القوية اقتصاديا مسددة سيئة. ويسر باراغواي أن تعلن أنها تسدد حاليا أولا بأول أنصبتها المقررة.

٧٣ - وأردفت قائلة إن الميزانية البرنامجية المقترحة رصدت اعتمادات معينة كان ينبغي أن تستخدم لتمويل مشاريع إنمائية جرى إعادة توزيعها على أساس الأولوية على عمليات حفظ السلام. ولا ترى باراغواي أن من المناسب منح الأفضلية لعمليات حفظ السلام على حساب الأنشطة الإنمائية، التي لها أهمية حاسمة لمعظم الدول الأعضاء. وهناك أيضا اختلالات واضحة بين المناطق. فنصيب بلدان أمريكا اللاتينية في تخصيص الموارد البرنامجية، مثلا، لا يبلغ سوى ٨,٦٦ في المائة، مقابل ٥٠,٤٢ في المائة أو ٤٠,٦٧ في المائة لمناطق أخرى.

٧٤ - وأضافت قائلة إن من الصحيح أنه أعلن عن احتمال زيادة التعاون الدولي لأغراض التنمية في فترة السنتين التالية، بفضل تخصيص موارد إضافية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي. ولكن بالنظر إلى إجهاد المانحين، فإن مصدر هذه الموارد غير واضح، ما لم يجر الحصول عليها ربما من خلال استخدام أرشد وأكثر فعالية لموارد المنظمة. وفي هذا الصدد، لا يسعها إلا أن ترحب باعتماد تدابير مثل إنشاء مكتب المراقبة الداخلية. بيد أنه كما أشارت مجموعة الـ ٧٧ بحق، تظل الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخامسة، الهيئة المناسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الإدارية وشؤون الميزانية.

٧٥ - واسترسلت قائلة إنه في مجال الموارد البشرية، نصت الميزانية البرنامجية المقترحة على تخفيض قدره ٢٠١ وظيفة، مما سيؤدي في النهاية إلى تخفيض صاف في الوظائف يبلغ ١٠٩ وظائف. والأمل معقود على تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل تطبيقا دقيقا عند إجراء التخفيض، وهو مطلب ذو أهمية بالغة لباراغواي، وهي بلد من ثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية ممثلة تمثيلا ناقصا في الأمانة العامة، حيث أن لها موظف واحد فقط بالمقارنة بنطاقها المستصوب الذي يتراوح ما بين ٢ و ١٤ موظفا. وبالإضافة إلى ذلك، تأسف باراغواي بشدة لأنه رغم جهودها، رفض اشتراك اثنين من مراقبي حقوق الإنسان يحملان الجنسية الباراغوية في بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٧٦ - واختتمت قائلة إن وفد باراغواي يشعر بالقلق للاقتراح المقدم بالغاء وظيفتين في قسم التدريب على اللغات والاتصالات الذي سيؤثر على الدورات الدراسية للغة الاسبانية. وهذا الإجراء، وكذلك تقويض فعالية تدريس اللغة الاسبانية في الأمم المتحدة، من شأنه أن ينتهك بوضوح مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية.

٧٧ - السيد أكبلوغان (بنن): لاحظ بارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة قدمت في إطار المهلة الزمنية المنصوص عليها. وفي حين لاحظ وفد بنن التحسينات التي أجريت - وهو الذي أيد من ناحية أخرى البيان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ - فإنه أعرب عن القلق لأن مقدار الموارد المقترحة يقل عن الاعتمادات

المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ويقل أيضا عن الخطة العامة للميزانية البرنامجية. ومما يثير القلق بصفة خاصة تخفيض الموارد المخصصة للتنمية لأنه لا بد أن يكون لها أثر على المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل مثل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، الذي أفرد له لأول مرة بابه الخاص؛ وينبغي تنقيح مقدار الموارد المخصصة لهذا الباب بالزيادة. كذلك تطلب بنن، التي تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نموا، تخصيص موارد كافية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى المشتركة في متابعة استعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج عمل التسعينات لأقل البلدان نموا، لذا فمن الضروري بالإضافة إلى ذلك تخصيص موارد كافية لمتابعة جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.

٧٨ - وأردف قائلا إن تخفيض الوظائف (١٠٩ وظائف مقترح الغاؤها في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧) لا يجب أن يصبح مجال الاهتمام الرئيسي لعملية إعادة التشكيل الحالية. وينبغي أن يتوفر تحت تصرف المنظمة الموارد البشرية والمالية الضرورية كيما تعمل بفعالية. وبالرغم من المصاعب التي تواجهها بنن، فقد سددت بالكامل اشتراكاتها في الميزانية العادية وهي في سبيل تسوية متأخرات مدفوعاتها فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. وهي تحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما أكبر الدول المساهمة بالاشتراكات. على تسديد اشتراكاتها بالكامل، في الوقت المحدد وبدون قيد أو شرط، كيما يمكن للمنظمة أن تحقق آمال المجتمع الدولي.

٧٩ - واختتم قائلا، إن وفد بنن يعرب عن استعداده للتعاون مع جميع الوفود الأخرى في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية المقترحة.

٨٠ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن وفد بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا بد أن تستفيد المناقشات من العرض الجديد للميزانية، الذي يمثل تحسنا ملحوظا بالنسبة لوثائق الميزانيات السابقة. ومن الضروري المضي في هذا الطريق، مع جعل الجزء الأول في الميزانية المقترحة أكثر وصفا وتفصيلا والتركيز على الجوانب التحليلية والعملية في الجزء الثاني.

٨١ - وأردف قائلا إنه كما لاحظ رئيس مجموعة الـ ٧٧، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تقوم على مجموعة من الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل، والناشئة مباشرة من الولايات التي أعطتها الدول الأعضاء للمنظمة. بيد أن الافتقار إلى التوافق بين هذين العنصرين هو بالتحديد الذي منع اللجنة الخامسة من التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة السابقة بشأن بعض التعديلات في الخطة المتوسطة الأجل التي أهملت مسائل ذات أهمية قصوى للبلدان النامية. والأمل معقود على أن تؤدي المناقشة المتعلقة بالميزانية المقترحة إلى معالجة هذه الحالة.

٨٢ - وأضاف قائلا إن السعي وراء تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة لا ينبغي أن يتحول إلى تقليص الموارد. وينبغي أن يسعى التغيير، الذي لا يجب أن تمليه مصالح مجرد قلة من الدول الأعضاء، إلى تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بجميع الولايات المسندة إليها.

٨٣ - واستطرد قائلا إن الوفد الكولومبي يدرك الصعوبات التي أثارها تخصيص موارد المنظمة المحدودة بالضرورة. وفي هذا الصدد، فإنه ليس مقتنعا بأن تجميع أبواب متنوعة المواضيع مثل التنمية الاقتصادية، والبيئة والمكافحة الدولية للمخدرات والانتعاش الاقتصادي في أفريقيا في جزء واحد من الميزانية يؤدي إلى الكفاءة. ومن الأهمية البالغة الآن أكثر من أي وقت مضى إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن الزيادة الرمزية في الموارد المقترحة للأنشطة الإنمائية - بل والأدهى من ذلك - تخفيض الموارد المخصصة للهيئات المضطلعة بهذه الأنشطة يشير، فيما يبدو، إلى اتجاه نحو التصفية التدريجية للكيانات التي تؤدي دورا رئيسيا في هذا المجال في الأمانة العامة. فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي - وهو حجر الزاوية في السلم والأمن العالميين - يجب أن يصنف مرة أخرى كأولوية من أولويات المنظمة لو كان المراد بلوغ الأهداف التي حددها الميثاق.

٨٤ - واختتم قائلا إن الوفد الكولومبي في ضوء الملاحظات السابقة. مستعد للموافقة على ميزانية مقترحة تعبر حقا عن إرادة جميع الدول الأعضاء.

٨٥ - السيد كونر (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): استعرض الحالة المالية للمنظمة. فأعلن عن إتاحة تقرير مستكمل مفصل في القريب العاجل. وقال إنه منذ نهاية أيلول/سبتمبر دفعت اشتراكات إضافية للميزانية العادية: وهي تبلغ ١٣٥ مليون دولار. تشمل ٩٥ مليون دولار من الدولة المساهمة بأكبر اشتراك. بيد أن هذه الاشتراكات، مهما كان الترحيب بها. كانت متوقعة ولذا فقد أخذت في الاعتبار في تقديرات التدفقات النقدية في الربع الأخير من عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، فإنه على الرغم من أن مقدار الاشتراكات غير المسددة قد انخفض إلى حوالي ٦٧٥ مليون دولار. لا يزال من الضروري اقتراض حوالي ٢٤٠ مليون دولار من ميزانيات عمليات حفظ السلام بنهاية العام وذلك لسد الثغرة المتوقعة في الميزانية العادية. ولن تنتفي الحاجة إلى زيادة "الاقتراض" إلا بسداد المزيد من الاشتراكات، علاوة على تلك التي لا تزال متوقعة، أو باتخاذ تدابير توفير إضافية.

٨٦ - وأردف قائلا إنه وردت في تشرين الأول/أكتوبر مدفوعات إضافية لعمليات حفظ السلام بلغت ٢٢٨ مليون دولار، مما خفض مقدار الاشتراكات غير المسددة إلى حوالي ٢,٢٩١ مليون دولار. وبالإضافة إلى المدفوعات المعلنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (الاتحـــاد الروسي، ٦١ مليون دولار؛ والولايات المتحدة، ٢٦ مليون دولار؛ البرازيل ١٢ مليون دولار)، تشمل هذه المدفوعات، بصفة خاصة، مبلغين قام الاتحاد الروسي بسدادهما (١٢ مليون دولار و ٢٥ مليون دولار على التوالي) ومبلغ ٥٦ مليون دولار سددته الولايات المتحدة.

٨٧ - واختتم قائلا إنه في ضوء هذه المدفوعات، فإن الأمين العام يعتزم أن يسدد، في وقت قريب جدا، مبلغا قدره ١٠٠ مليون دولار إلى البلدان المساهمة بقوات بالإضافة إلى سداد ١٥٠ مليون دولار أعلن عنها فيما سبق. بيد أنه حتى بعد سداد هذه المبالغ، فإن المنظمة ستظل مدينة للبلدان المساهمة بقوات بحوالي ٨٠٠ مليون دولار بنهاية تشرين الأول/أكتوبر أو بحوالي بليون دولار بنهاية هذا العام. وسيتعين عليها أيضا

أن تقترض ٢٤٠ مليون دولار من ميزانيات عمليات حفظ السلام للوفاء بالاحتياجات النقدية. ولذلك لا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة حرجة للغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠